

مصادر الطاقة والثروة المعدنية

هناك نوعان من مصادر الطاقة في الوطن العربي هما،

مصادر الطاقة غير المتجددة والنافذة وتشتمل على البترول والغاز الطبيعي والفحم، وتمتاز بكونها ملوثة، وقد أصبح البترول هو المصدر الرئيس للطاقة في العالم بعد ان كان الفحم الحجري يحتل تلك المكانة، ففي البلدان المتطورة فإن وسائل النقل تعمل على النفط بنسبة 97٪، ولا يوجد بديل متوفر وذو كلفة مقبولة في المدى المنظور حتى الآن، فضلاً عن أهمية البترول في الصناعات البتروكيمياوية وتستخدم نواتج الحشنة لتعبيد الطرق.

مصادر الطاقة المتجددة وتشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الأمواج والمد والجزر والطاقة الكهربائية والنووية، ويشجع العالم الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا النوع من الطاقة كونها تمتاز بالاستدامة فضلاً عن كونها طاقة نظيفة غير ملوثة، إلا أن استخدام هذا النوع مازال محدوداً ومقتصراً على بعض الدول لتكلفتها العالية. ونظراً لأهمية الطاقة غير المتجددة سيتم دراستها بشيء من التفصيل.

يشكل النفط سلعة عالمية وهو الوقود الأكثر استخداماً في العالم، وفي الوقت الذي يشكل النفط الحصة الأكبر من إنتاج الوقود التجاري العالمي (3.637) تريليون طن متري فإن هناك مليارين من البشر لا يزالون يعتمدون على الوقود الأكثر بدائية (الخشب والفضلات القابلة للاشتعال) من أجل الطبخ والتدفئة.

ان الطلب على الطاقة في الدول العربية يتسم بالاعتماد على النفط مصدراً

رئيساً للطاقة، إذ يلي 52.7٪ من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2011، ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث بلغت حصته 45.6٪ من إجمالي الاستهلاك، بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والقحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، إذ لا تتجاوز حصتهما معاً 1.7٪ في عام 2011. أما القحم الحجري فيمتاز بقله إنتاجه في الوطن العربي.

البتروال في الوطن العربي

يعتبر اكتشاف البترول واستخدامه الصناعي من أهم الأحداث التي مرت على العالم خلال تاريخه، ويعد البترول عصب الحياة ومادتها الرئيسة، وصناعة البترول حالياً هي أكبر صناعة عالمية لها آثارها العميقة في مختلف النواحي الحياتية. ويعود الفضل للبترول في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين الإنتاج وسرعة استخدام الآلة في مختلف النواحي الصناعية.

استخدم البترول ما بين 1860-1885م للإضاءة فقط بعد تصفيته واستخراج زيت الاشتعال أما ما تبقى من المواد فكانت تهمل. وحتى القرن العشرين بدأ البترول يحل محل الزيوت النباتية في التشحيم والتزيت الصناعي، إن البترول ومشتقاته دخلا مختلف أنواع الحياة حتى المأكل والملبس وسيظل البترول سيد الموقف حتى يظهر نوع جديد من الطاقة يحل محل هذا المنبع الهائل للطاقة.

لقد كانت بئر (جون درايك) الأمريكية أول بئر بترولية في العالم. وكان إنتاج البترول ينحصر في بعض الولايات الأمريكية عام 1862 وقد ساعدت الأنظمة الأمريكية على زيادة الإنتاج من حوالي ثلاثة ملايين برميل عام 1862 إلى أربعين مليون برميل عام 1882 وكانت المنتجات الأمريكية البترولية أول صادرات أمريكا الصناعية. وفي عام 1870 شكل (جون روكفلر) شركته المعروفة باسم ستاندر اويل (اوهايو) التي لعبت دوراً رئيساً في صناعة البترول.

إنتاج النفط العربي

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام حوالي 72.1 مليون برميل/ يوم في عام 2011، ووصل إنتاج الدول العربية مجتمعة حوالي 22.4 مليون برميل/ يوم، وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي 31% من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام* 2011

وكان التأثير السياسي محصوراً عملياً في دول قليلة، وبخاصة ليبيا التي أنخفض إنتاجها من النفط من 1486.6 ألف برميل/ يوم في عام 2010 إلى 408 ألف برميل/ يوم في عام 2011 أي بنسبة انخفاض 72.6٪، أما في عام 2013 فقد تحولت ليبيا إلى دولة مستوردة للنفط بسبب مشكلات عديدة تتعلق بالإنتاج. وانخفض الإنتاج في بعض الدول الأخرى التي يعاني معظمها من ظاهرة الانخفاض في إنتاجها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى الظروف التي شهدتها هذه الدول. حيث انخفض إنتاج سورية إلى 330 ألف برميل/ يوم في عام 2011، أي بنسبة 14.7٪، وانخفض إنتاج اليمن من 275 ألف برميل/ يوم في عام 2010 إلى 190 ألف برميل/ يوم أي بنسبة انخفاض 30.9٪ وانخفض إنتاج تونس من 78.8 ألف برميل/ يوم في عام 2010 إلى 70 ألف برميل/ يوم في عام 2011 أي بنسبة انخفاض 11.2٪. أما بالنسبة للسودان، فقد عانت هي الأخرى من انخفاض في الإنتاج من 480 ألف برميل/ يوم في عام 2010 إلى 470 ألف برميل/ يوم في عام 2011 أي بنسبة 2.1٪.

وفي المقابل تزايد الإنتاج في الدول العربية الأخرى لأسباب مختلفة من أهمها: ارتفاع أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول، إذ ارتفع إنتاج الإمارات بنسبة 8.3% ليصل إلى 2517 ألف برميل/يوم في عام 2011، وارتفع إنتاج البحرين بنسبة 3.6% ليبلغ 187.7 ألف برميل/يوم في 2011، وازداد إنتاج الجزائر بنسبة 5.6% ليصل إلى 1257 ألف برميل/يوم في 2011، وفي السعودية ازداد الإنتاج من 8165.6 ألف برميل/يوم إلى 9311 ألف برميل/يوم في عام 2011 أي بنسبة زيادة 0.14% للمدة 2010-2011، وفي العراق ازداد الإنتاج بنسبة 13.1% ليبلغ 2668 ألف برميل/يوم في عام 2011، وفي قطر ارتفع الإنتاج من 733.4 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 810 ألف برميل/يوم في عام 2011، وارتفع في الكويت من 2312 ألف برميل/يوم في عام 2010 إلى 2659.0 ألف برميل/يوم في عام 2011 أي بنسبة زيادة 15%، وفي مصر ازداد الإنتاج بنسبة 25.4% ليصل إلى 695 ألف برميل/يوم في عام 2011 (الجدول 22).

وعلى الرغم من الإنتاج الهائل لدول الوطن العربي إلا أنها لا تستهلك منه سوى 13% فقط، ويصدر الباقي إلى الأسواق العالمية، وتدل الإحصائيات على أن دول أوروبا الغربية تستورد حوالي 88% من حاجتها من النفط من الأقطار العربية وتستورد اليابان حوالي 42% من حاجتها من هذه الأقطار، وتستورد الولايات المتحدة ما يقارب 16% من حاجتها من النفط من الوطن العربي.

احتياطي النفط العربي

ان دراسة احتياطي النفط العربي أمر في غاية الأهمية، لانه يحدد التأثير الاستراتيجي للنفط العربي حاضراً ومستقبلاً، فالعلاقة قوية جداً بين كمية الاحتياطي النفطي وأهميته الاستراتيجية، فكلما كبرت كميات الاحتياطي المؤكد (Proven Reserves) وحتى الاحتياطي المحتمل (Probable Reserves)، زادت الأهمية الاستخراجية للوطن العربي الذي تضم تراكيبه الجيولوجية اكبر احتياطي مؤكد ومحتمل في العالم. وتحدد كمية الاحتياطي التراكمي الجيولوجية والقدرات الفنية والتكنولوجية للاستكشاف.

وتتوزع الاحتياطيات العربية المؤكدة بين حوالي (350) حقلاً نفطياً وغازياً منها (24) حقلاً من الحقول المصنفة ضمن قائمة الحقول العملاقة العظمى التي يزيد احتياطي الواحد منها على خمسة مليارات برميل من النفط وهي تضم اكبر حقليّن في العالم هما (غوار في السعودية وبرقان في الكويت والتي يزيد احتياطي كل منها عن (80 مليار برميل من النفط)، كما تشمل (57) حقلاً يزيد احتياطي كل منها عن مليار برميل، وأكثر من (30) حقلاً يزيد احتياطي كل منها عن (500) مليون برميل.

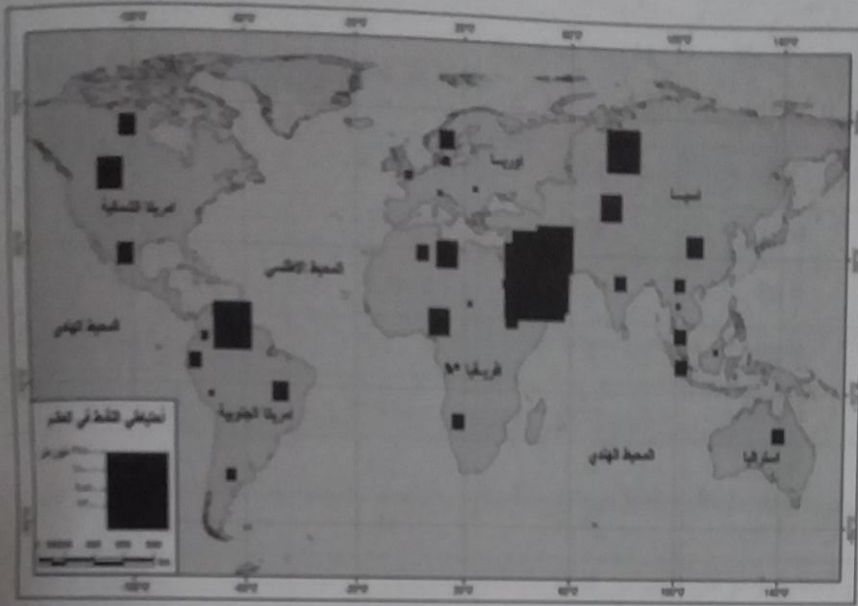
قدر احتياطي الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2011 بحوالي 713.7 مليار برميل مشكلاً بذلك حصة 57.6% من الإجمالي العالمي، فاحتياطي المملكة العربية السعودية يشكل 37.2% من احتياطي الدول العربية، و21.4%

من الإجمالي العالمي. وفيما يخص النشاط الاستكشافي خلال عام 2011، حققت الدول العربية 119 اكتشافاً جديداً، منها 79 اكتشافاً للنفط، و40 اكتشافاً للغاز الطبيعي.

وفي المقابل بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2011 54.3 تريليون متر مكعب، مشكلاً نسبة 28% من الاحتياطي العالمي. وتحتل دولة قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بحصة تقدر بنحو 46.1% من الاحتياطي العربي، و12.9% من الاحتياطي العالمي، ويعتبر النفط عاملاً من العوامل الهامة التي أعطت للوطن العربي مركزه الاستراتيجي بين التكتلات الدولية التي دخلت ميدان الصراع لتفوز بالسيطرة على منابعه.

تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الأقطار العربية وربما بين دول العالم من حيث الاحتياطي (الجدول 23) والخريطة (19)، إذا تحوي على (23.3%) من إجمالي احتياطي العالم وحوالي (35.7%) من مجموع احتياطي الوطن العربي للنفط، وتليها دوله الكويت التي تحوي على نحو (18.1%) من هذا الاحتياطي والجزائر (18.1%) والعراق (15.1%) وليبيا (8.3%) ودوله الإمارات العربية المتحدة (6.4%) من إجمالي احتياطي النفط العربي.

الخريطة (19) احتياطي النفط في العالم



التوزيع الجغرافي لمناطق إنتاج النفط في الوطن العربي

شهد إنتاج النفط العربي ارتفاعا كبيرا خلال النصف الثاني من القرن العشرين فبعد ان كان إنتاجه لا يتجاوز 400 مليون طن عام 1940 ارتفع إلى 800 مليون طن عام 1972 وتعدى المليار عام 1980 وصاحب ذلك اكتشاف حقول نفطية جديدة وزيادة الإنتاج من حقول أخرى. وتعدى إنتاج الوطن العربي 75 مليون برميل / يوميا لعام 2013. ويمكن تقسيم مناطق إنتاج النفط العربي إلى المناطق الآتية:

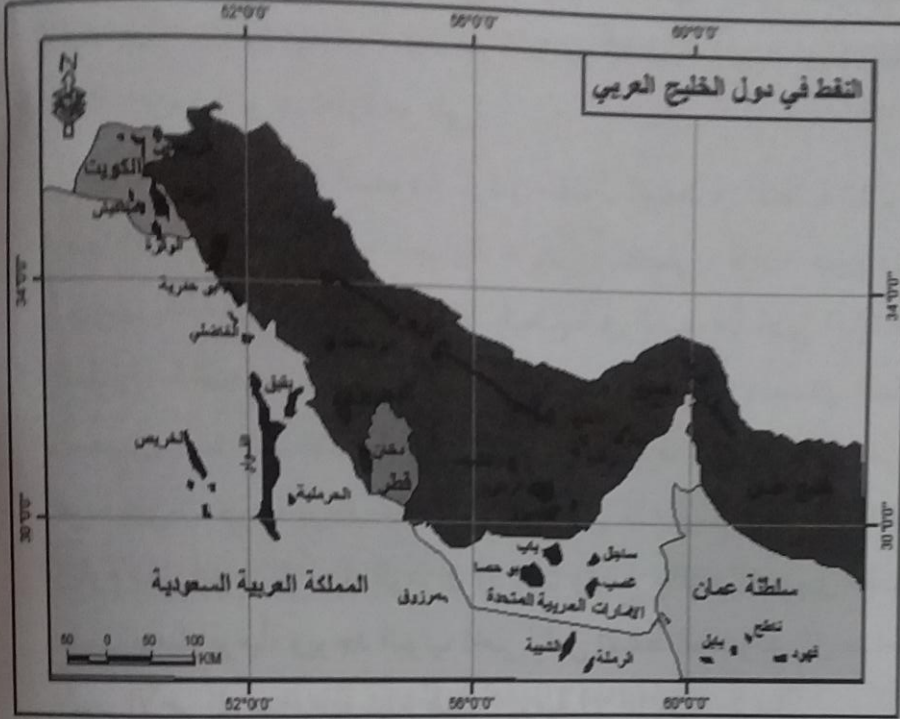
اولا: منطقة الخليج العربي: تتركز حقول النفط في منطقة الخليج العربي في السهول الساحلية القريبة من الساحل، أو في السهول المطلة على طول الخليج العربي (الخريطة 20) ومنها الحقول البرية في الإمارات التي تشمل على (باب- بوحصا- عصب- ساحل- جرن يافور)، في حين تشمل الحقول البحرية في الإمارات كل من (زاكوم- أم الشيف- فتح- راشد- أبو

البخوش - الحد الشرقي - أم الدلخ - مبرز - البندق) حقل غاز طبيعي (الصبغة - مرغم) ويصدر النفط عبر الموانئ النفطية: (ميناء جبل الظنة وميناء جزيرة داس في اماره ابو ظبي).

وفي المملكة العربية السعودية تتركز حقول النفط في المنطقة الشرقية ومنها (القطيف - العثمانية - الغوار - خريص - الفضلي - فزان - عين دار - أبو صدرية - الحرملية) اما الحقول البحرية في السعودية فهي (منيقة - السفانية - الخفجي - مرجان - زلف)، وهناك مرونة كبيرة في تصدير النفط السعودي حيث تمتد الأنابيب باتجاه البحر الأحمر شرقا وباتجاه الخليج العربي غربا، ففي السعودية يوجد خط أنابيب التابلاين الذي يبلغ طوله (1718) كم ويقوم بنقل النفط إلى ميناء الزهران في لبنان وتبلغ طاقته القصوى نصف مليون برميل يوميا، ويوجد انبوب اخر لنقل النفط السعودي إلى ساحل البحر الأحمر إلى ميناء ينبع تبلغ طاقته اليومية (8.1) مليون برميل.

وفي الكويت هناك حقول (البرقان - الأحمدي - المقوع - الروضتين - مناقيش - الوفرة - أم قدير) ويصدر النفط الخام الكويتي عبر ميناء الأحمدي والخفجي وسعود على الخليج العربي). ويعد حقل (دخان) في قطر من أهم حقول النفط، ومن حقول النفط في البحرين (عوالي) الذي يحتوي على 211 بئرا، وحقول النفط في سلطنة عمان هي (فهود - جبل شعيبية - الحواية - سيح وول - غايا الشمالي - بابل - الخوير - ناطح)، (الخريطة 20)، وحقول النفط البرية في اليمن: (صافر - مهرة - عيادة) ويصدر النفط العماني عن طريق الأنابيب إلى ميناء الفحل الذي يعد أهم موانئ السلطنة.

الخريطة (20) مناطق إنتاج النفط في الخليج العربي



ثانيا: حقول النفط في العراق وسوريا: تشتمل حقول النفط في العراق على منطقتين مهمتين هما المنطقة الشمالية من العراق وتشتمل على حقول محافظتي كركوك والموصل (عين زالة- كركوك- الموصل- جمبور- باي حسن- نفط خانة) والمنطقة الجنوبية التي تقسم إلى حقول نفط البصرة كالزبير والرميلة ومجنون. اما حقول نفط ميسان فمنها (بزركان وأبو غراب) وتنفرد أربيل بوجود أربعة حقول تحتوي على احتياطي نفطي قدره (962) مليون برميل هي (طقق ودميرداغ و قره جوق ومحمور). وقد شهدت كمية النفط الخام المصدر زيادة واضحة من (8941 مليون برميل/ يوم) عام 2008 إلى حوالي (3.1 مليون برميل/ يوم) عام 2014 وذلك من خلال طرح عدد من الحقول للاستثمار الاجنبي اضافة إلى الجهد الوطني، ويتوقع مضاعفة الإنتاج خلال السنوات المقبلة.

وكان النفط العراقي يصدر إلى ميناء طرابلس في لبنان وميناء بانباس السوري، إلا أن هذه الأنابيب قد توقف التصدير عن طريقها منذ الثمانينات، وبذلك اضطر العراق إلى التصدير عبر الخط العراقي - التركي الذي افتتح عام 1977 والذي يبلغ طوله (1005) كم، وقد الحز خط مواز له عام 1988 لتصبح الطاقة التصديرية للخطين مليوناً ونصف المليون برميل يومياً.

وقد تم إنجاز الخط الاستراتيجي الذي يمتد بين حديثة والفاو بطول (860) كم ويمر بغرب الفرات حيث تبلغ طاقته القصوى في حالة الضخ باتجاه الجنوب (48) مليون طن وباتجاه الشمال حوالي (44) مليون طن سنوياً (بسبب انحدار الأرض الذي يقل باتجاه الجنوب ويزداد باتجاه الشمال). وهناك خط أنشئ عام 1988 عبر المملكة العربية السعودية وتم توسيعه عام 1989 بطول يبلغ (1005) كم ليصدر النفط عبر ميناء ينبع طاقته اليومية (1,8) مليون برميل (الخريطة 21)، كما يوجد منفذ تصديري للعراق عن طريق ميناء البكر الذي يقع في مدخل الخليج العربي على بعد (50) كم من ميناء الفاو.

والخط الاستراتيجي بقطر (42 عقدة) يربط منظومة الخطوط الغربية في إحدى محطاتها في حديثة بمنظومة خطوط التصدير في جنوب العراق لتأمين ضخ النفط من شركة نفط الشمال إلى شركة نفط الجنوب وبالعكس - أي إمكانية تصدير نفط الشمال من موانئ الخليج العربي وتصدير نفط الجنوب من موانئ البحر المتوسط.

أما حقول النفط في سوريا فأهمها كراتشوك والرميلان وحمزة والسويدية، ويصدر النفط السوري عبر الأنابيب إلى ميناء طرطوس بطاقة 8 مليون طن سنوياً.

ثالثا: منطقة شمال الصحراء: وتشمل حقول النفط في ليبيا (زلطن، السرير- جالو- الظهرة- ناصر- ابو عطفيل- مبروك- الواحة- اوجاله- امال- البيضاء) ويصدر النفط الليبي من خلال موانئ مرسى الحريقة ومرسى البريقة ورأس لانوف والسدره وميناء الزويتينة، اما حقول النفط في الجزائر فهي (حاسي مسعود- القرب القاسي- روض البقل- عجيله- البورما- زارزتين عين الصلاح) ويصدر النفط الجزائري عبر الأنابيب إلى موانئ بحاية والصخيرة. وتشمل حقول النفط في تونس كل من (دوليب- صفاقس- همامة- تامس- اشترت- سيدي التايم- البورما).

رابعا: مصر ومنطقة خليج السويس، تعد مصر الدولة الأولى عربيا التي اكتشف فيها البترول وذلك عام 1907، ويستخرج النفط من المناطق المحيطة بخليج السويس وصحراء سيناء والصحراء الغربية (الخريطة 22). وأهم حقول النفط في مصر (كريم - بلاعيم البري والبحري- فويان- بدر الدين الرزاق - رأس غارب - العلمين - الغردقة - أبو رديس) ويصدر النفط المصري عبر أنابيب السويس- القاهرة وخط مسطرد- حلوان وخط السويس - الإسكندرية.

مميزات النفط العربي

هناك العديد من المميزات التي يمتاز بها النفط العربي مما جعله مفضلاً بالنسبة للطلب العالمي، فضلاً عن الوفورات الاقتصادية التي يحققها، ومن أهم مزايا النفط العربي:

1- سمك الطبقات الحاملة للنفط، فمن المعروف جيولوجياً أنه كلما زادت هذه الطبقات كلما زادت كمية الإحتياطي، لهذا فإن الوطن العربي يسيطر على حوالي 56.7% من مجمل احتياطي العالم من النفط.

2- قلة عدد الآبار الجافة إذا ما قورنت بما هو موجود في بعض مناطق العالم فهي لا تزيد في الوطن العربي على 5% في حين تبلغ 15% في الولايات المتحدة الأمريكية

3- يتميز القسم الأعظم من حقول النفط العربي بموقع جغرافي ممتاز، إذ تقع هذه الحقول عند ملتقي القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا) مما ساعد على توزيع النفط العربي بتكاليف نقل منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بدول أخرى.

4- تمتاز معظم حقول النفط العربي بموقع قريب من السواحل البحرية مما يسهل عملية النقل البحري الزهيد.

5- للنفط العربي ميزه أخرى تجعله مفضلاً لدى الدول المستوردة وهي أنه ذو نوعية جيدة وكثافة نوعية ممتازة تصلح للإغراض الصناعية المتعددة*، فضلاً

* تقاس كثافة النفط الخام من حقل إلى آخر وتقاس كثافة النفط الخام عادة بالدرجات وفق

عن ذلك ان الإنتاج النفطي في الوطن العربي يفوق المتطلبات المحلية للدول العربية.

6- يمتاز النفط العربي بقربه من مراكز الاستهلاك العالمي وهو امر فرضه موقع الوطن العربي المتوسط بين القارات كاليابان في الشرق والدول الاوربية والأمريكية غرباً، فضلاً عن إشراف الوطن العربي على البحار والمضائق والممرات البحرية الحيوية.

7- متوسط أعماق الآبار النفطية اقل مما هو عليه في معظم أقطار العالم إذ تبلغ في المعدل بين 7000 و14000 قدم في حين إنها في أغلب الآبار في أمريكا تصل إلى 15000 و30000 قدم وهذا بالطبع يقلل نفقات الحفر، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدل إنتاج البئر، فهو في العراق (10,062) برميل يومياً، وفي السعودية (2,327) برميل يومياً وفي الإمارات والكويت (2,685) و(5,014) برميل يومياً على التوالي، بينما هو في فنزويلا (280) برميل يومياً، وكندا (44) والولايات المتحدة (12) برميل يومياً.

8- ان تكاليف التنقيب والاستكشاف والإنتاج هي الأخفض في العالم، فعموم الوطن العربي هو بيئات صحراوية غير وعرة ويسهل التنقيب فيها، ومضمونة النتائج. اما من ناحية تكاليف الإنتاج فتكاليف إنتاج البرميل

31 درجة API والخفيف أكثر من API 31. بعض المتكثفات يصل ثقلها الى 60 درجة. ويباع النفط الخفيف عادة بسعر أعلى من النفط الثقيل، وذلك يعود بشكل اساس الى ان النفط الخفيف يعطي منتجات مكررة مثل الكازولين أو وقود الطائرات. والنفط الذي يكون تحت درجة API 10 يعرف باسم بيتومين ويتطلب معالجة خاصة لفصل ما يحتويه من النفط عن الرمل والماء والمعادن ثم يمدد بالمكثف، ونتيجة هذه العمليات يتحول البيتومين إلى ما يعرف بالنفط الثقيل.

تتراوح بين (5.0-٪5) دولار في الدول العربية، بينما تراوحت في البرتا في كندا بين (20.0-25.2) دولار برميل، وفي بحر الشمال تراوحت بين (11.8-17.0) دولار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 30 دولار. أما في دول أوبك غير العربية فقد تراوحت بين (3.0-6.0) دولار/ برميل، وفي دول العالم الأخرى تراوحت بين (5.0-9.0) دولار/ برميل. ففي السعودية تقدر تكاليف الإنتاج بدولار واحد للبرميل وفي الكويت تتراوح التكاليف بين دولار إلى دولارين للبرميل الواحد، وفي الإمارات ما بين (2,5-3,75) دولار للبرميل الواحد وهي تكاليف منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم.

9- تمتاز الحقول العربية بميزة الضخ الذاتي، إذ إن حوالي 90٪ منها ينتج النفط بواسطة الضخ، مقارنة بـ 90٪ من الآبار الأمريكية التي تنتج النفط منها بواسطة حقن الماء أو الغاز وهذا بالطبع يزيد من نفقات الإنتاج.

10- إن متوسط أجور العمل في الصناعة النفطية العربية منخفض إذا ما قيس بمعدل الأجور السائدة في الدول النفطية الأخرى في العالم الغربي بخاصة، إذ بلغت فيه الأجور حوالي ستة أضعاف ما هي عليه في الدول العربية.

الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلال الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة. ولقد أدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 5.2 مليون ب.م.ن/ي في عام 2011 وأدى ذلك إلى زيادة أهميته النسبية في موازين الطاقة لتصل إلى 45.6٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2011. وضمن الدول المنتجة الرئيسة للغاز

تستحوذ قطر، السعودية، والجزائر، مصر، الإمارات، بصورة مجتمعة على 1.17% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2011.

وارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المسوق بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسال)، ليلغ 571.2 ألف مليار متر مكعب، فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 1.3%، وارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات على شكل غاز طبيعي مسال بنسبة 10% مستأثرة بحصة 32.3% من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2011.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المسوق من الدول العربية إلى الأسواق العالمية، سواء على شكل غاز طبيعي مسال أو بواسطة خطوط الأنابيب ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2011 لتصل إلى حوالي 571 مليار متر مكعب، مستحوذة على نسبة 17.1% من الإجمالي العالمي. وتبوءت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية، إذ بلغت صادراتها حوالي 202.5 مليار متر مكعب، أي ما نسبته حوالي 6.7% من إجمالي صادرات العالم في عام 2011، تلتها السعودية في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 92.3 مليار متر مكعب بحصة بلغت 2.48% من إجمالي صادرات العالم، ثم الجزائر التي بلغ إنتاجها 82.8 مليار متر مكعب وبنسبة 2.48% من صادرات العالم. أما مصر فكانت صادراتها حوالي 61.3 مليار متر مكعب، أي بنسبة 1.84% من الإنتاج العالمي. أما المراتب الخامسة والسادسة فكانت من نصيب الإمارات وعمان، إذ بلغت صادراتها 52.3 و28.7 مليار متر مكعب على التوالي أي بنسب 1.57 و0.86% على التوالي.

أما الدول العربية التي سجلت نسباً متواضعة فهي كل من تونس والسودان والمغرب حيث بلغت صادراتها مجتمعة 3.6 مليار متر مكعب وبنسبة 0.11% من الغاز الطبيعي المسوق لعام 2011.

ويوجد اختلاف بين الدول العربية في درجة اعتمادها على الغاز الطبيعي، ويمكن تصنيف هذه الدول إلى ثلاث فئات تبعاً لحصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاكها من الطاقة، وهذه الفئات هي:

- الدول التي تعتمد اعتماداً أساسياً على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تزيد فيها حصة الغاز الطبيعي عن 50% من استخدام الطاقة. وتتألف هذه الفئة من أربع دول، وهي: البحرين، قطر، الإمارات، وليبيا. وصلت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2010 إلى 84.9% في البحرين، و84.8% في قطر، و75.8% في الإمارات، و52.6% في ليبيا.

- الدول التي تعتمد اعتماداً متوسطاً على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تتراوح حصة الغاز الطبيعي فيها بين 33-50% من استخدام الطاقة. وتتضمن هذه الفئة أربع دول، وهي: الجزائر، مصر، السعودية، وتونس. وقد بلغت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة فيها عام 2010 46.5% في الجزائر، و37.8% في مصر، و39.3% في السعودية، و34.3% في تونس.

- الدول التي تعتمد اعتماداً منخفضاً على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تقل فيها حصة الغاز الطبيعي عن 33% من استخدام الطاقة. وتشتمل هذه الفئة على ثلاث دول، وهي: سوريا، العراق، والكويت. ووصلت حصة الغاز إلى 26.8% في سوريا، وإلى 25.7% في العراق، وإلى 14.6% في الكويت.

ويقارب استهلاك الغاز الطبيعي في خمس دول عربية 80% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2010، وهذه الدول هي: المملكة العربية السعودية، وتليها الإمارات في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى

23.7%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بحصة 12.7%، وقطر بحصة 11.8، والجزائر بحصة 6.3%.

أما احتياطي الغاز الطبيعي في الوطن العربي فقد بلغ 54273 مليار متر مكعب أي بنسبة 28% من اجمالي الاحتياطي العالمي، مع تباين واضح في هذه النسبة بين الدول العربية (الجدول 24)، حيث تصدرت قطر المرتبة الأولى في نسبة الاحتياطي البالغ 25030 مليار متر مكعب، أي بنسبة 12.91% من احتياطي العالم، وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية بكمية الاحتياطي البالغ 8150 مليار متر مكعب أي بنسبة 4.20% من إحتياطي العالم. اما الإمارات والجزائر فقد تبوأتا المراتب الثالثة والرابعة بكميات الاحتياطي التي بلغت فيهما 6091 و4504 مليار متر مكعب على التوالي وينسب بلغت على الترتيب 3.14 و2.32% من اجمالي الاحتياطي العالمي.

الجدول (24)

الغاز الطبيعي المسوق واحتياطاته المؤكدة في الوطن العربي ونسبته من العالم لعام 2011

الدولة	الإنتاج ألف برميل/ يوم	النسبة من إنتاج العالم%	الاحتياطي مليار م ³	النسبة من احتياطي العالم%
الإمارات	52.3	1.57	6091	3.14
البحرين	10.4	0.31	92	0.05
تونس	3.3	0.10	65	0.03
الجزائر	82.8	2.48	4504	2.32
السعودية	92.3	2.76	8150	4.20
سوريا	7.1	0.21	285	0.15
العراق	9.0	0.27	3158	1.63
قطر	202.5	6.07	25030	12.91
الكويت	13.5	0.41	1784	0.92

